حوكمة المؤسسات المالية ودورها في التصدي للازمات المالية

التجربة الماليزية

د.سناء عبد الكريم الخناق
جامعة ملايا – ماليزيا

المقدمة

لقد اصبحت الازمات المؤسساتية والاقليمية والعالمية احد اهم التحديات التي تواجه منظمات الاعمال، وهددت ولازالت تهدد الكثير من الكيانات الاقتصادية الكبيرة منها والصغيرة. واضحى الجميع يبحث عن مخرج لهذه الازمات التي اخذت تعصف بكافة ميادين الحياة. ولما كانت الممارسات الادارية غير المسؤولة، بالاضافة الى ضعف الرقابة والمتابعة، واستخدام اساليب جديدة لم تختبر لمعالجة الظواهر الجديدة التي تواجه منظمات الاعمال، والتي ينقصها الحكمة في تطبيقها. كل ذلك ادى الى المطالبة بايجاد متطلبات ومعايير ومواثيق للحد وضبط التعامل مع السلوكيات غير المرغوب بها في منظمات الاعمال، والى محاربة الفساد بكل اشكاله. بالاضافة الى محاولة تضافر الجهود لارساء قواعد ومواثيق سلوكية ضمانا لتحقيق الشفافية وحماية مصالح كافة الاطراف المتعاملة.

واتجهت انظار الجميع الى الحوكمة باعتباره الوسيلة التي تهدف الى تعظيم أداء الشركات، ووضع الأنظمة الكفيلة بتجنب أو تقليل الغش وتضارب المصالح والتصرفات غير المقبولة مادياً وإداريا وأخلاقياً. وقد قامت العديد من الدول المتقدمة بخطوات هامة فى سبيل تدعيم فاعليات حوكمة الشركات، ورأت ان التطبيق الجيد لمبادئ حوكمة الشركات اذا ماتم انجازها بشكل سليم فانها ستمثل االاداة التي تقدم لكل الافراد والمؤسسات والمجتمعات لرفع مستوى الاداء وتقليل المخاطر و تحفيز الأداء.

ويأتي هذا البحث لمناقشة المشكلة الرئيسة المحددة له والتي تنطلق من الكيفية التي يمكن للمؤسسات المالية ان تقوم بمسؤليتها في توفير اسس ومعايير الحوكمة لغرض رفع كفاءة العمل فيها وضمان قدر من الثقة مع اصحاب المصالح، وبما يعزز استمرارها في السوق؟

اما الاهداف التي رسمت للبحث هي في التعرف على اهم المفاهيم المتعلقة بالازمات الاقتصادية والمالية،حوكمة الشركات والمؤسسات المالية، مبادئها،اهميتها، المزايا المتحصلة منها.بالاضافة الى محاولة تحديد اهم ملامح التجربة الماليزية في مجال حوكمة مؤسساتها المالية، والدور الذي لعبته في التخفيف من آثار الازمة الحالية.

جاءت الورقة البحثية في اربعة محاور، كرس المحور الاول لمنهجية البحث. اما المحور الثاني فقد تناول اهم المفاهيم والمنطلقات لموضوع الازمات الاقتصادية والحوكمة، اما المحور الثالث فقد خصص التجربة الماليزية في مجال الحوكمة، وتناولنا فيه اهم ملامح التجربة الماليزية في الحوكمة في ظل الازمة المالية العالمية الراهنة.

المحور الاول: منهجية البحث

اولا: مشكلة البحث

تزايد اهتمام الحكومات والمؤسسات بشكل عام والمؤسسات المالية بشكل خاص بالحوكمة كحللا يمكن ان تنفذ من خلاله لايجاد مجموعة من الخطوط الارشادية لتحسين ادائها نتيجة ما تتعرض له من ضغوطات ادارية واقتصادية وسياسية نتيجة ما انتجته العولمة من اتساع حجم الانشطة والنتقال رؤوس الاموال عبر الحدود وضعف الرقابة والسيطرة عليها، اضافة الى تعدد الجهات المسؤولة عن ذلك. وتأتي مشكلة البحث من خلال التساؤل الاتي:

- ما هو مفهوم الازمات الاقتصادية والمالية، وما هي اسباب حدوثها؟
- كيف يمكن للمؤسسات المالية ان تقوم بمسؤليتها في توفير اسس الحوكمة لغرض رفع كفاءة العمل فيها وضمان قدر من الثقة مع اصحاب المصالح، وبما يعزز استمرارها في السوق؟
- ماهي التدابير التي اتخذتها الحكومة الماليزية في توفير اسس الحوكمة ناجحة لتخفيف اثار الازمة المالية؟

ثانيا: اهداف البحث

للاجابة على تساؤلات البحث، تم وضع مجموعة من الاهداف التي نسعى من خلال هذه الورقة البحثية للاجابة عليها:

- تحديد اهم ملامح التجربة الماليزية في مجال حوكمة المؤسسات المالية، وما هو الدور الذي لعبته في التخفيف من آثار الازمة الحالية.

- القاء الضوء على مفهوم الازمات المالية والاقتصادية، اسبابها، نتائجها والدروس المستقاة منها.
- التعرف على مفهوم حوكمة الشركات والمؤسسات المالية، مبادئها،اهميتها، المزايا المتحصلة منها.

ثالثا: اهمية البحث

لقد شهدنا على مدار العقود القليلة الماضية حدوث العديد من الازمات التي اخذت طابع مؤسسي او اقليمي او عالمي، وذلك كالازمة التي حدثت في اواخر التسعينات من القرن الماضي، او الازمة العالمية التي نتحسس اثارها في الوقت الحاضر. ولم يكن حدوث هذه الازمات وليد اللحظة او الصدفة، وانما كانت وبشهادة كافة الاطراف المعنية، وليدة ممارسات منظمات الاعمال الخاطئة ولفترة طويلة ساد فيها مظاهر الفساد الاداري والفضائح المالية والممارسات الادارية غير المسؤولة، بالاضافة الى ضعف الرقابة والمتابعة. كل ذلك ادى الى مطالبة الجميع من مؤسسات وحكومات في البحث عن الاساليب التي تنقذها من الاثار التي تحدثها هذه الازمات على الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وتأتي اهمية هذا البحث من اهمية المتغيرات التي يناقشها كحوكمة الشركات، الازمات الاقتصادية، التجربة الماليزية في هذا المجال. بالاضافة الى تسليط الضوء على هذه بعض ملامح هذه الازمات، وبيان مفهوم واهمية الحوكمة وما تقدمه من اساليب ناجحة للخروج من هذه المشكلات، سيما ونحن والعالم يستشعر الاضرار الناتجة عنها. واخيرا فان اهمية تناول التجربة الماليزية في الحوكمة يجيب على كثير من التساؤلات التي تدور في اذهاننا حول هذا الموضوع.

المحور الثاني: مفاهيم ومنطلقات

اولا:الازمات المالية والاقتصادية

منذ عام 1997، ومع انفجار الأزمة المالية الآسيوية، أخذ العالم ينظر نظرة جديدة إلى حوكمة الشركات. والأزمة المالية المشار إليها، قد يمكن وصفها بأنها كانت أزمة ثقة في المؤسسات والتشريعات التي تنظم نشاط الأعمال والعلاقات فيما بين منشآت الأعمال والحكومة. وقد كانت المشاكل العديدة التي برزت إلى المقدمة في أثناء الأزمة تتضمن عمليات ومعاملات الموظفين الداخليين والأقارب والأصدقاء بين منشآت الأعمال وبين الحكومة، وحصول الشركات على مبالغ

هائلة من الديون قصيرة الأجل في نفس الوقت الذي حرصت فيه على عدم معرفة المساهمين بهذه الأمور وإخفاء هذه الديون من خلال طرق ونظم محاسبية "مبتكرة"، وما إلى ذلك. كما أن الأحداث الأخيرة ابتداء بفضيحة شركة إنرون Enron وما تلى ذلك من سلسلة اكتشافات تلاعب الشركات في قوائمها المالية، أظهر بوضوح أهمية حوكمة الشركات حتى في الدول التي كان من المعتاد اعتبارها أسواقا مالية "قريبة من الكمال". وقد أدت الأزمة المالية بكثير منا إلى اتخاذ نظرة عملية جديدةعن كيفية استخدام حوكمة الشركات الجيدة لمنع الأزمات المالية القادمة. ويرجع هذا إلى أن حوكمة الشركات ليست مجرد شئ أخلاقي جيد نقوم بعملة فقط، بل إن حوكمة الشركات مفيدة لمنشآ ت الأعمال، ومن ثم فإن الشركات لا ينبغي أن تنتظر حتى تفرض عليها الحكومات معايير معينة لحوكمة الشركات إلا بقدر ما يمكن لهذه الشركات أن تنتظر حتى تفرض عليها الحكومات أساليب الإدارة الجيدة التي ينبغي عليها اتباعها في عملها (CIPE,2004).

1. مفهوم الازمة الافتصادية:

أن الازمات المصرفية هي عبارة عن مزيج معقد ومتفاعل من حالات الضعف الاقتصادي والمالي والهيكلي. والباعث للكثير من الازمات هو بالاساس متغير اقتصادي كلي يتزامن في الاغلب مع الانسحاب المفاجئ لرأس المال الخارجي السائل من البلد. ان الازمات المالية تتضمن في الغالب ثلاث ازمات تتعلق بالعملات والقطاعات المالية بسبب"الحركة المتزايدة " بين تدفقات رأس المال والسياسات الكلية ومؤسسات القطاع المالي والشركات الضعيفة. كما ان العلاقة بين ميزان المدفوعات والازمة المصرفية هي بالتأكيد ليست بالظاهرة الجديدة. وفي اغلب الحالات (وليس جميعها) فأن الازمات النظامية (مقارنة بفشل المصارف الفردية في النظام المستقر) تكون مسبوقة بتعديلات كبيرة على مستوى الاقتصاد الكلي وتؤدي في الغالب الى تحرك الاقتصاد صوب الانكماش (الركود الاقتصادي) بعد الانتعاش الدوري القوي السابق. وعلى الرغم من ان الازمات المالية غالبا ماتكون مسبوقة بتقلبات حادة بحالة الاقتصاد الكلي واسعار الموجودات الا انه من الخطأ حصر مثل هذه الازمات والحالات في عدم الاستقرار المالي وبعدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي فقط. فعلى الرغم من عدم الاستقرار الكلي هو السبب في الغالب الا ان الازمات المصرفية تنشأ عادة بسبب عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي والذي يوحي الى وجود حالات ضعف في النظام المصرفي المتمثلة بالاقراض فوق الحد المطلوب وتحليلات المخاطر الضعيفة والرقابة الضعيفة.. الخ التي تسبق وقوع المشكلة (مرحلة الانتعاش المبكر في الدورة الاقتصادية). وتوحي مرحلة الانكماش الى الاخطاء السابقة والتفاؤلية المفرطة. والاخطاء في مرحلة الانتعاش تظهر في

مرحلة الانكماش. ففي جنوب اسيا على سبيل المثال، فان النمو الاقتصادي الكبير عام (1997) اخفى تأثيرات سياسات الاقراض الخاطئ للمصارف (العامري، 2007).

2. اسباب الازمات المالية الاقتصادية

يرى الاقتصاديون والمحللون والباحثون ان اسباب الازمات الاقتصادية تعود الى اسباب متباينة، ولكن جميعها تبدأ بظواهر معينة وما تلبث ان تظهر بعدها مشاكل ومعضلات اقتصادية ومالية وادارية كبيرة. ويتبن ذلك من خلال عرض اسباب حدوث الازمة الاقتصادية التي حدثت في جنوب شرق آسيا وكذلك الازمة الراهنة.

بدأت **الازمة الاسيوية عام 1997** في سوق العملات، ازمة سيولة مؤقتة، لكنها تحولت بعد ذلك الى ازمة مالية واقتصادية ذات ابعاد سياسية خطيرة–الى حد كبير– بسبب السياسات غير المرنة لأسعار الصرف، وشركات مدينة اكثر من اللازم، وقطاع مصرفي ضعيف، وقروض كبيرة وقصيرة الاجل بالعملات الرئيسة للحكومات، ولوائح مصرفية واشرافية غير كافيتين بصفة عامة وضوابط مصرفية داخلية متراخية، وتقييم غير صارم للمخاطر الائتمانية والسوقية، وكان يعتقد بصفة عامة، ان الحكومات لن تسمح بفشل المصارف، وإن الودائع مضمونة تماما، كما ان قطاع التصدير الذي اعتمدت عليه هذه الدول لتحقيق معدلات عالية لنموها الاقتصادي قد تعرض لهزة كبيرة اضعفت قدرته التنافسية، وذلك عندما قامت الصين عام 1994 بتخفيض سعر صرف عملتها. اما من حيث الاسباب التي ادت الى الازمة في كل دولة على حدة، فهي معروفة قبل سنوات من ظهورها، كالفساد في تايلاند، والمحسوبية في اندونيسيا، وضعف القطاع المالي في كوريا الجنوبية، الى ان الترابط بين اقتصاديات هذه الدول أدى الى سلسلة من ردود الفعل جعلت من الصعب احتواء الازمة، كما اسهمت سياسات الانفتاح، او ما يطلق عليه العولمة، وضعف الادارة، وازمة انعدام الثقة، وانخفاض سعر الصرف لعملات الدول الاسيوية، وضعف القطاع المالي فيها، مع قيام القطاع الخاص بزيادة اقتراضه من السوق الدولية بالعملات الاجنبية من غير ان يحمي نفسه من مخاطر اسعار الصرف بين ايراداته بالعملة المحلية والتزاماته بالعملات الاجنبية، وعدم وضوح العلاقات المالية بين حكومات كل من هذه الدول ومؤسسات القطاع الخاص فيها، لاسيما في المجال المصرفي، وقيام المؤسسات المالية في بعض البلدان الاسيوية بتوجيه نسبة كبيرة من التدفقات الرأسمالية، من غير اي غطاء من النقد الاجنبي، الى مشروعات تتسم بالمخاطرة لاسيما في قطاع العقارات، والافتقار الى الشفافية، في جعل اقتصاديات الدول

(اندونيسيا، وكوريا الجنوبية، وتايلاند، وماليزيا) عرضة للازمة، ومن ثم تعميق الازمة وصعوبة التغلب على العقبات التي افرزتها.دروس الخبرة بالأزمات المصرفية.

اما **الازمة الاقتصادية الراهن** فقد اوضحت التحليلات للأزمات المالية الاخيرة في كل من البلدان المتقدمة والاقل تقدما بأن حالات الفشل التنظيمي هي ليست مؤشراً على ان القواعد كانت خاطئة. بل انها كانت تشترك في خمس خصائص اساسية هي

انظمة تحليل وادارة ورقابة المخاطر الداخلية الضعيفة داخل المصارف، الاشراف الرسمي غير المناسب ، الحوافز الضعيفة داخل النظام المالي عموما والمؤسسات المالية على وجه الخصوص، الافصاح المعلوماتي غير المناسب، ترتيبات حاكمية الشركة غير المناسبة للمصارف ولزبائنها من الشركات الكبيرة (العامري، 2007). وعلى الرغم من ان الازمات المصرفية من الممكن إن تنشأ من التطورات في الاقتصاد الكلي الا ان بيئة الاقتصاد الكلي غير المستقرة او غير المتنبأ بها هي ليست الشرط الضروري ولا الشرط الكافي لظهور الازمات المصرفية.

3. ماليزيا والازمات الاقتصادية والمالية

لقد كانت ماليزيا احد دول جنوب شرق آسيا التي تعرضت الى الازمة المالية التي حدثت في تسعينيات القرن الماضي. وقد جاء في تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأم المتحدة لعام 2001، ان التجربة الماليزية كانت متميزة في مواجهة أزمة جنوب شرق آسيا الشهيرة التي شهدها العام 1997، حيث لم تعبأ بتحذيرات الصندوق والبنك الدوليين وأخذت تعالج أزمتها من خلال أجندة وطنية فرضت من خلالها قيوداً صارمة على سياستها النقدية، معطية البنك المركزي صلاحيات واسعة لتنفيذ ما يراه لصالح مواجهة هروب النقد الأجنبي إلى الخارج، واستجلب حصيلة الصادرات بالنقد الأجنبي إلى الداخل وأصبحت عصا التهميش التي يرفعها الصندوق والبنك الدوليين في وجه من يريد أن يخرج عن الدوائر المرسومة بلا فاعلية في مواجهة ماليزيا التي خرجت من كبوتها المالية أكثر قوة خلال عامين فقط، لتواصل مسيرة التنمية بشروطها الوطنية (الصاوي،2008).

اما فيما يتعلق بالازمة الحالية فقد اشارت محافظة البنك المركزي (زيتي اكتر،2008) الى ضرورة الفصل بين ظروف الازمتين، واوضحت بأن البنك المركزي الماليزي قد قام بضمان جميع الوداثع في ماليزيا، وقد طمأن المستثمرين الى ان النظام المصرفي قوي وقادر على الصمود امام الاضطرابات المالية، بالاضافة الى ان البنوك لازالت تمارس مسؤولية الاقراض. وقد اعلنت الحكومة حزمة من الحوافز لدفع النمو وتشجيع الانفاق، وتهدف جميع هذه االتدابير الى

دعم الاقتصاد وتعزيز الثقة به. واضافت من جانبها، نحن لسنا في ركود، ونحن لا نتوقع أن نكون واحدةمن الدول في نصف العالم الذي من المرجح أن يكون في وضع الركود، وقد اتخذنا إجراءات في وقت مبكر جدا لاحتواء مخاطر الأزمة.

ثانيا:حوكمة الشركات

1. مفهوم حاكمية الشركات

يمكن تعريف حوكمة الشركات بأنها الطريقة التي توجه، تدار، او تراقب بها المؤسسات . (Khir,et al, 2008: 285)يقصد بحاكمية الشركات ايضا بأنه الإطار العام الذي يجمع قواعد وعلاقات ونظم ومعايير وعمليات تساعد على ممارسة السلطة والتحكم في الشركات. ومن ذلك يتبين ان حاكمية الشركات هي(الخالدي، 2008 :36): **القواعد** : مجموعة القوانين واللوائح والقيود التنظيمية المنظمة لعمل الشركات فى الداخل والخارج. **العلاقات** : تشمل جميع العلاقات المتداخلة مع الأطراف ذات العلاقة كافة او ذات المصلحة بعمل الشركة خاصة بين المالكين والإدارة العليا ومجلس الإدارة فضلا عن العلاقة مع المنظمين القانونيين Regulators والحكومة والعاملين والمجتمع الكبير المحيط بالشركة. **النظم والمعايير** : مجموع النظم التي توظفها الشركة لممارسة عملها وتحقيق أهدافها مثل نظم القياس ومعايير الأداء والمعايير المحاسبية الدولية ومعايير التدقيق الدولية , وأخلاقيات وسلوكيات ممارسة المهنة .... وغير ذلك . **العمليات** : للتحكم في مفهوم حاكمية الشركات عنصران مهمان : (1) المتابعة والرقابة او عنصر التفتيش لاكتشاف الانحرافات والتجاوزات و (2) تعديل وتطوير عمل الشركات عن طريق الضبط والتحكم بهدف تصحيح الانحرافات . ونلاحظ ان العنصر الثاني يهتم بتطوير وتنمية الشركات وتحسين قدراتها وقراراتها لتجاوز الأخطاء والمشاكل التي تقع فيها , في حين يهتم العنصر الأول بالرغبة في اكتشاف التجاوزات ومالم يكن مدعوماً بالعنصر الثاني وهو تصحيح ما يتم اكتشافه تكون لدينا حاكمية ناقصة !! وللتحكم بالشركات كذلك نوعان تحكم سابق وتحكم لاحق . يهتم العنصر السابق بحشد عدد من القوانين والإجراءات لضبط عمل الشركات والحد من تجاوزاتها ومشاكلها التي تمنع الشركات من التجاوز . اما التحكم الاحق فيأتي على شكل قرارات وعقوبات تفرض على الشركات المخالفة لتصحيح أخطائها او لإعلام الشركات الأخرى بالعواقب المتوقعة للتجاوزات.

ويشير (المهايني، 2007 :1) الى ان مفهوم حوكمة الشركات إلى القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة (حملة السندات ، العمال ، المدينين ، الدائنين...)

2. اهمية تطبيق الحوكمة

ان حاكمية الشركات تعتبر حيوية لترويج المسؤولية والمحاسبة الاخلاقية، الامنية، المتكاملة، الموثوقة، المنفتحة، والمسؤولة اداريا، وبالاضافة الى النضج والاحترام والالتزام من قبل المنظمة تجاه جميع اصحاب المصلحة معها.

تزايدت أهمية حوكمة الشركات خلال العقدين الأخيرين نتيجة لعدة أسباب من أهمها (المهايني، 2007 :3):

- التحول إلى نظام اقتصاديات السوق .
- تحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الاقتصادي.
- اتساع حجم المشروعات مما أدى إلى انفصال الملكية عن الإدارة.
- تزايد انتقالات رؤوس الأموال عبر الحدود.
- ضعف آليات الرقابة على تصرفات المديرين. مما أدى إلى حصول الأزمات الاقتصادية.

مثال ذلك: أزمة جنوب شرق آسيا في أواخر التسعينات، ثم توالت الأزمات بعد ذلك ولعل من أبرزها أزمة شركة إنرون وورلدكوم في الولايات المتحدة عام 2001.

وتتوقع الشركات التى تطبق أسس الحوكمة الرشيدة ان ينخفض تكلفة رأسمالها، ومن ثم تستطيع أن تجتذب مستثمرين على نطاق أوسع، ومعظمهم من الذين يسعون للاستثمار طويل الأجل. كما أنه من المتوقع أن تتحسن إدارتها فى مجالات مثل إعداد استراتيجية للشركة، علاوة على أنها تضمن أن الاستحواذ والدمج يتم لأسباب عملية سليمة، وإن نظم منح مكافآت العاملين فيها مبنية على أساس تميز الأداء. ومن الأهمية بمكان أن تقلل الشركة من احتمالات تعرضها للمخاطر المختلفة بما فى ذلك تعرضها للدعاوى القانونية. كما أن الشركة إذا تصرفت بمسئولية وبعدل يمكن أن تبنى علاقات مثمرة وطويلة المدى مع كل أصحاب المصلحة بما فى ذلك الدائنين والعاملين والعملاء والموردين ومجتمعهم المحلى (CIPE, 2008).

3. مزايا حوكمة الشركات

تحقق الحوكمة عدد من المزايا الى جهات مختلفة تتعامل معها منظمات الاعمال كالمستثمرون وحملة الاسهم، أصحاب المصلحة والمجتمع، بالاضافة الى اطراف سياسية ومجتمعية اخرى. وفيما يلي بيان لاهم المزايا لكل طرف من هذه الاطراف:

- **المستثمرون وحملة الأسهم**

يدرك المستثمرون احتمالات حصولهم على عائد أكبر من الشركات التى تدار بشكل جيد، ومن ثم فهم مستعدون لدفع مقابل حصولهم على هذا العائد المرتفع .كما أنهم يدركون قيمة حماية استثماراتهم من التعرض للخسارة بسبب الجشع والإهمال واستهتار المديرين أو محاباتهم لذوى الصلة بهم. فالحوكمة الرشيدة تحمى حقوق المستثمرين، وخاصة حقوق الأقلية من حملة الأسهم، بما فى ذلك حقهم فى إبداء رأيهم فى شأن إدارة الشركة وفى المعاملات الكبرى، إضافة إلى حقهم فى معرفة كل ما يرتبط باستثماراتهم. كما أن الحوكمة توفر للمستثمرين نسبة أكبر من السيولة وذلك ببنائها للثقة والكفاءة فى أسواق المال، الأمر الذى يتيح لهم فرصة أكبر فى تنويع أصولهم وبيعها إذا أرادوا ذلك .وأخيرا فإن إجراءات الحوكمة الرشيدة لمواجهة احتمالات فشل الأعمال تحمى الدائنين وتحد من مسئولية حملة

- **أصحاب المصلحة والمجتمع**

تتطلب الحوكمة الرشيدة احترام الشركات لالتزاماتها تجاه العاملين بها وعملائها ودائنيها وموردیها والمجتمعات

التى تعمل فيها .فكل هذه المجموعات تستفيد من أمانة وجودة العمل فى هذه الشركات والقدرة على الاعتماد عليها، ومن ثم يحصد المجتمع ككل مزايا إدارة الشركات بشكل جيد، فذلك يوفر فرص عمل ويبنى الثقة فى الاقتصاد ويمنع تبديد الموارد. وتتضمن هذه المزايا الضخمة للمجتمع منع وقوع أزمات مصرفية، إضافة إلى تنمية أسواق مال أكبر وأكثر سيولة .كما أن البلاد التى تتم فيها الأعمال بشكل مسئول وتحترم الملكية الخاصة تجتذب نسبة أكبر من الاستثمارات الأجنبية .وبالإضافة إلى ذلك فإن مزايا زيادة الإنتاجية والتجديد والابتكار الناتج عن المنافسة الشريفة والعادلة يمكن أن يفتح الباب أمام النمو الاقتصادى فى مجالات جديدة تماما.

- أما فى المجال **السياسى** فان التحول إلى حوكمة أفضل للشركات الخاصة يسرع التحول لمزيد من الحوكمة الديمقراطية الرشيدة فى شركات القطاع العام. ففى المناخ العام الذى يتمتع بالشفافية يذوى الفساد؛ ذلك أن إخفاء الرشاوى يصبح أكثر صعوبة عندما تحتفظ الشركات بسجلات دقيقة، مما يمكن المديرون من إصدار قرارات أكثر حكمة .وحوكمة الشركات تكون فى كثير من

الأسواق الناشئة عنصرا أساسيا لتغيير العلاقة بين رجال الأعمال والدولة، ذلك أن إضفاء عنصر الشفافية على هذه العلاقة نتيجة للحوكمة الرشيدة يساعد على استبعاد المحسوبية والمحاباة، بل وعلى العكس من ذلك يسهل قيام علاقة أكثر انفتاحا بين القطاع الخاص والحكومة (CIPE, 2008).

4. حاكمية المصارف

لحوكمة الشركات اهمية كبيرة لكل المنظات ومنها المصارف الاسلامية ــ وذلك لما لهذا النوع من المؤسسات من ابعاد اخلاقية في معاملاتها التجارية. وتتميز المصارف الاسلامية عن غيرها المصارف الغربية في مجال الحوكمة ان المصارف الاسلامية تتماشى فيها اخلاق الاعمال وتوجهات الحوكمة معا مع الانشطة التجاري الاسلامية وتعمل معا ككتلة واحدة في الحوكمة التي تناشد بها الدول الغربية. (Khir,et al, 2008: 285)

وفي خط موازٍ لجهود المنظمات الدولية في ارساء مفهوم حاكمية الشركات وتعزيز ممارستها في قطاع الشركات غير المالية، اقدمت العديد من الهيئات والمؤسسات المالية والنقدية الدولية والاقليمية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي، وبنك التسويات الدولية، على بذل جهود حثيثة ومتواصلة لبناء اسس وقائية دفاعية للمصارف من شأنها الحد من توسع تلك الازمات المالية وتكرارها، تكللت باصدار العديد من المعايير الدولية الهادفة الى تعزيز ممارسات الحاكمية السليمة في القطاع المصرفي ، ولعل لجنة بازل للرقابة المصرفية التابعة لبنك التسويات الدولية في مقدمة الاطراف الدولية التي اهتمت بموضوع الحاكمية في المصارف ووضعت لها المباديء الاساسية التي غدت مقررات حائزة على الاجماع الدولي من لدن الاطراف ذات العلاقة من مصارف عالمية ومؤسسات مالية ومصرفية دولية واقليمية وغيرها بهدف تحقيق الاستقرار المالي وتقوية النظام المصرفي العالمي وتوفير المنافسة العادلة بين المصارف ، اضافة الى مساعدة القائمين على الرقابة والاشراف المصرفي على تأمين الممارسات السليمة لها .

ويختلف انموذج الحاكمية في المصارف عن الحاكمية في الشركات الاخرى، وذلك لان المصارف تتمتع بخصائص منفردة وهي:

- ان المصارف بشكل عام غير شفافة نسبة الى باقي المؤسسات المالية، والتي هي ذات كثافة عالية من المشاكل.

- ان المصارف معرضة الى قوانين وقواعد صارمة.
- ان السلطة المالكة للمصارف تجعل الحوكمة تختلف عن الانواع الاخرى في المنظمات (Khir,et al, 2008: 285).

و تستأثر الحاكمية في المؤسسات المصرفية باهمية اكبر من نظيرتها في الشركات لاعتبارات تتعلق بما يأتي (الخالدي، 2008) :

- تمارس المصارف دوراً رقابياً على زبائنها من الشركات المقترضة وذلك لتأمين حماية قروضها وتسهيلاتها الائتمانية من المخاطر المالية والافلاس في الشركات المقترضة . ولاشك ان هذا الدور لايمكن ان تلعبه المصارف بصورة مناسبة مالم تتمتع بحاكمية جيدة.
- بالنظر للأرتباط الوثيق بين كثير من المصارف ، فان انهيار أي منها سيؤدي دون شك الى انهيار النظام المصرفي برمته .
- تلعب حاكمية المصارف دوراً مركزياً في الترويج لثقافة حاكمية الشركات انطلاقاً من اهمية المصاب اعتبارها المصدر الرئيسي لتمويل القطاعات الاقتصادية ، فاذا ما قام مدراء المصارف بتطبيق آليات الحاكمية السليمة فسيكون هناك احتمال اكبر لتخصيص الموارد المالية على القطاعات المستفيدة بطريقة اكثر كفاءة وتطبيق حاكمية شركات فعالة على المنشآت التي يمولونها . وبعبارة اخرى ان حاكمية المصارف الجيدة في القطاع المصرفي تعد من الامور الاساسية لضمان الاستقرار المالي والمساعدة في فرض ممارسة جيدة لحاكمية الشركات في شركات القطاع غير المصرفي .

5. التخطيط لحوكمة الشركات والمصارف

ان اهم الخطط والسياسات التي تتضمنها حاكمية المصارف الجيدة ما يأتي (الخالدي، 2008 :36):

- وضع قيم ومبادئ ومعايير لضبط سلوكيات العمل والأداء ووضع آلية لضمان اللاتزام بها .
- خطط وسياسات و آليات لتقييم أداء المصرف والعاملين به .
- تحديد الصلاحيات والمسؤوليات وسلطات اتخاذ القرار من مستوى مجلس الإدارة الى المستويات الإدارية والتنفيذية الدنيا .

- إيجاد آلية للتنسيق والتعاون بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمدققين .
- نظام قوي للرقابة الداخلية والضبط الداخلي يتضمن تدقيق داخلي وخارجي وادارة مستقلة للمخاطر وفحص وموازنة ورقابة مستمرة للمعاملات .
- الرقابة والتحكم في المخاطرة الائتمانية للأطراف ذات العلاقة وذات المصالح المتداخلة من كبار المقترضين والمساهمين وغيرهم ومن المديرين وأصحاب اتخاذ القرار بالشركة .
- نظام حوافز مالي وإداري للعاملين بكافة قطاعاتهم .

المحور الثالث: ملامح التجربة الماليزية في الحوكمة في ظل الازمة المالية العالمية

تقوم تجربة التنمية في ماليزيا على أنها تجربة ناجحة وأنها تجربة اتفقت إلى مدى بعيد مع مبادئ وأسس الاقتصاد الإسلامي، وقد اهتمت ماليزيا بتحقيق التنمية الشاملة لكل من المظاهر الاقتصادية والاجتماعية، مع الموازنة بين الأهداف الكمية والأهداف النوعية،كما اهتمت التنمية الماليزية مع المبدأ الإسلامي الذي يجعل الإنسان محور النشاط التنموي وأداته، فأكدت تمسكها بالقيم الأخلاقية والعدالة الاجتماعية والمساواة الاقتصادية. التزمت الحكومة الماليزية بالأسلوب الإسلامي السليم في ممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية وتوجيه الموارد، ففي حين عملت على تحويل ملكية مختلف المشروعات الاقتصادية إلى القطاع الخاص، فقد نمت مسؤولية الأفراد وأشركتهم عملياً في تحقيق الأهداف القومية، واحتفظت بسهم خاص في إدارة المؤسسات ذات الأهمية الاجتماعية والاستراتيجية، لعدم التخلي عن دورها في ممارسة الرقابة والإشراف عليها (السعدني،2008).

اولا: ملامح النظام المالي الماليزي

يشكل النظام المالي والمصرفي الاسلامي العصب النابض في الاقتصاد الماليزي ولذلك فقد تم التركيز عليه في تناول مفردات هذا المحور. وفيما يلي اهم الملامح التي تبرز اهمية هذا القطاع.

- يعتبر المصرف الاسلامي احد اهم المؤسسات المالية في المنظومة المصرفية في ماليزيا الذي تأسس وفقا لميثاق البنوك الإسلامية لعام 1983. ولقد ساهمت الحكومة الفدرالية من خلال

مؤسساتها المالية المتعددة، وهيئة الحج ب 65% من رأس المال المدفوع مقدما، بينما ساهمت الولايات المحلية ببقية راس المال. ولقد حقق البنك نجاحا كبيرا حتى أن عددا كبيرا من المتعاملين مع البنك هم من غير المسلمين. فمثلا، تشير التقارير البنكية لعام 1995 إلى أن حوالي 40% من أصحاب حسابات الاستثمار العام في البنك الإسلامي هم من غير المسلمين. إن أهمية هذا النشاط بالرغم من محدوديته مقارنة بمشاريع أخرى هو انه يُرعى ويُدار أيضا من قبل الحكومة الفدرالية (ابو غزالة، 2008)

- أن النظام المالي الإسلامي الذي تفرع من ماليزيا أصبحت لديه قنوات دولية تنافس في منتجاتها وخدماتها النظام التقليدي، إن النظام المالي الإسلامي استطاع التأثير في النظام التقليدي في المعاملات الإسلامية وتفوق عليه من ناحية الصلاحية والسلامة في ظل الأزمة المالية.
- أن النظام المالي الإسلامي ينافس نظيره التقليدي في ظل الأزمة الاقتصادية الحالية، مؤكداً أنه استطاع التأثير في البنوك التقليدية في المعاملات المالية الإسلامية.
- وأوضح أن البنك المركزي الماليزي يضع نصب عينيه تطوير النظام المالي الإسلامي منذ ثلاثة عقود معتبراً أن هذا النظام جزء لا يتجزأ من النظام المالي الدولي، وهذا ما حدا به أن يتبوأ المركز الدولي للزعامة المالية والمركز التربوي في المالية الإسلامية.
- أهمية العدالة الاجتماعية في توزيع الكعكة الاقتصادية، مشيراً إلى أن معدل الفقر في ماليزيا انخفض بشكل كبير من 49% عام 1970 إلى 3.6% عام 2007 وتسعى الحكومة لتخفيضه مع حلول عام 2010 إلى 2.6 %، مؤكداً أن مواصلة الحكومة الى مساندتها المالية لتعزيز محفزات اقتصادية لميزانية الدولة في ظل الأزمة المالية الحالية (مخيمر،2009).
- يمتاز النظام الاقتصادي الماليزي ببعض التطبيقات والمؤسسات االمالية كنظام التكافل – كنهج اسلامي لشركات التامين– و صندوق الزكاة، وكذلك صندوق الحج.

ثانيا: حوكمة الشريعة

تنفرد بها الادارة المالية في النظام الاسلامي، التي تؤخذ بنظر الاعتبار من قبل اصحاب المصارف لتكون بمثابة مستوى اخر من حوكمة الشركات للمؤسسات المالية المصرفية. وتعتبر ماليزيا اكثر الدول تطورا في مجال البنى التحتية ومعمارية الحوكمة الشرعية، وفق مدخل نظمي، شامل، مع انضباط عالي (Parker, 2009). وسيجري التحدث عنها في خامسا من هذا المحور.

ثالثا:المزايا التي حققها النظام المصرفي الماليزي في ظل الحوكمة

تعمل حوكمة الشركات على تحسين كفاءة استخدام الموارد وتعظيم قيمة الشركات وتدعيم قدرتها التنافسية في الأسواق، مما يمكنها من جذب مصادر تمويل محلية ودولية للتوسع والنمو مما يجعلها قادرة على خلق فرص عمل جديدة مع الحرص على تدعيم استقرار أسواق المال والأجهزة المصرفية، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق الكفاءة والتنمية الاقتصادية المستهدفة (المهايني، 2007 :4).

اما في ظل الازمة الحالية فقد اكد رئيس الوزراء عبد الله بدوي انه بفضل تطوير النظام المالي الاسلامي قد تمكنت ماليزيا من التصدي للازمة الحالية مع بعض الاجراءات الاقتصادية والمالية الاخرى وكما ياتي:

1. إن النظام المالي الإسلامي أصبح في الوقت الحالي عنصراً قابلاً للتطور وراسخاً، يستكمل النظام المالي التقليدي.
2. وذكر أن التقدم السريع الذي أحرزه النظام المالي الإسلامي في ماليزيا قد أفسح المجال أمام اندماجه في السوق العالمية.
3. وأوضح أن الجهود المبذولة في المستوى العالمي لجعل النظام المالي الإسلامي عنصراً مصدقياً، ستساعد كثيراً على تعزيز تطور النظام المالي في ماليزيا
4. وعلى سبيل المثال، أن إنشاء مجلس الخدمات المالية الإسلامية والسوق المالية الإسلامية العالمية بكوالالمبور، الذي يهدف إلى وضع المعايير التنظيمية الدولية القائمة على خصائص ومخاطر فريدة للمؤسسات المصرفية الإسلامية، سوف يسهم في الاحتفاظ بقوة النظام المالي الإسلامي واستقراره (نوردين، 2009)

رابعا: بعض المبادرات والاجراءات لتطوير نظام الحوكمة في ماليزيا

- تم إنشاء نظام بنكي مزدوج إسلامي وتقليدي يسيران بشكل متوازي. وقد حقق هذا النظام نجاحا ملحوظا أيضا، حتى أن الأزمة الاقتصادية الاخيرة نفسها أظهرت أهمية البنك الإسلامي. ففي الوقت الذي كان هناك فيه حاجة لاعادة هيكلة البنوك التجارية الماليزية بهدف تخفيض عددها إلى عشرة، قام البنك المركزي بالموافقة على تأسيس بنك إسلامي ثاني هو بنك معاملات. ولم

يقتصر النشاط الاقتصادي الإسلامي على البنوك بل تعداها إلى مشاريع مالية أخرى تم توجيهها لخدمة الطبقات الأقل حظا في المجتمع. ولضمان العدالة الاجتماعية وتخفيض الفجوة بين الفقراء والأغنياء قامت الحكومة بتأسيس صندوق ائتمان خاص يهدف إلى منح قروض للفقراء بدون فائدة. وباختصار، لقد اصبح هذا النظام المالي الذي يعمل بنجاح منذ 20 عاما جزء من الحياة اليومية للماليزيين، وان لم يكن بديلا للنظام القائم بقدر ما هو جزء مكمل له. (ابو غزالة، 2008)

- منحت هيئة الأوراق المالية الماليزية ثلاثة تراخيص جديدة لإدارة صناديق إسلامية أجنبية إلى كل من «أبردين إسلاميك أسيت مانجمنت»، و«بي إن بي باريبا إسلاميك أسيت مانجمنت»، و«نوميورا إسلاميك أسيت مانجمنت»، ما يرفع إجمالي عدد شركات الصناديق المسموح لها بإدارة عمليات الصناديق الإسلامية في البلد إلى 8 شركات. وتعتقد هيئة الأوراق المالية أن الاهتمام المتزايد بين شركات الصناديق الأجنبية بالتراخيص الإسلامية المتاحة للجميع في ماليزيا يعكس ثقتها في أن البلد يمكنها أن تكون مركزاً عالمياً لأنشطة إدارة الثروة والصناديق الإسلامية. وتوجد في ماليزيا سوق أوراق مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية بنسبة 85 %، والدولة هي أكبر مصدر للصكوك الإسلامية في العالم، كما يوجد بها ما يزيد على 13 صندوق استثمار جماعي إسلامي (مخيمر،2009)
- تخصيص مبلغ Endowment بقيمة RM200 مليون لترويج برنامج لتطوير الحوكمة والامتثال الى الشريعة الاسلامية في القطاع المالي والمصرفي العالمي، كخطوة أساسية نحو تجسير الفجوة وتوثيق العلاقات بين اقتصاديات بلدان الشرق الاوسط وجنوب شرق آسيا في هذا المجال. ويعود السبب لاتخاذ هذه الخطوة هو رغبة الحكومة الماليزية الى ايقاظ قطاع المالية الاسلامي لبناء خارطة الطريق لاتفاق اجماعي للتوسع المستقبلي لهذا القطاع الحيوي ، والذي يقدر له امتلاك ما قيمته 300–500 $ نسبة نمو سنوي بمعدل 20%. اما المجالات المقررة لصرف هذه التخصيصات فسيكون على المنح الدراسية في تخصصات الشريعة وفقه المعاملات الاسلامية، اضافة الى اجراء البحوث في مجال تطوير منتجات التمويل الاسلامي، واقامة برامج تدريبية ومنصات حورية بين مدارس التمويل الاسلامي في الاقطار المختلفة (2009 Parker,).
- وتسمح الحكومة الماليزية بملكية الأجانب بنسبة 100 % لشركات إدارة الصناديق الإسلامية وذلك تماشياً مع سعيها إلى اجتذاب المزيد من الفاعلين الرئيسيين في مجال الصناديق

إلى البلاد، وتأتي هذه الحوافز في إطار الإجراءات الحالية لتحرير السوق الرأسمالية الماليزية فضلاً عن كونها تهدف إلى تكملة مبادرات المركز المالي الإسلامي الدولي الماليزي الرامية إلى جعل البلد مركزاً لهذا النشاط.

- ويُسمح لشركات إدارة الصناديق الإسلامية باستثمار كل أموالها في الخارج وسوف يتم منحها إعفاءات من ضريبة الدخل على الرسوم التي تتقاضاها حتى عام 2016. كما سيكون في مقدور هذه الشركات الاستفادة من 2.1 مليار دولار في صورة رأسمال ابتدائي من صندوق المعاشات الوطني للعاملين بالقطاع الخاص في ماليزيا. كما تقدم حوافز ضريبية إلى سماسرة الأوراق المالية الحاليين الذين ينشئون شركات تابعة إسلامية. (مخيمر،2009)

خامسا:عناصر نظام حوكمة النظام المالي الماليزي

في الوقت الحاضر ، اكثر المصارف الاسلامية في البلدان الاسلامية والغربية تعمل ضمن نظام مصرفي ثنائي مزدوج. واما في ماليزيا فقد حدد اطار عمل منظم (قانوني) لكل نظام من الانظمة المصرفية. وهذا يضمن عدم وجود فرصة للمفاضلة القانونية في التطبيقات المصرفية والتي تجعل احد الانظمة اكثر موافق للاخر في حالة تسعير المنتجات. وكذلك ان التنوع في مكونات اطار العمل القانوني التنظيمي، سوف يعزز من تطبيق حوكمة الشركات الحالية في المصارف الماليزية. وفيما يلي بيان للمكونات الاساسية لنظام الحوكمة المصرفية الماليزي (Khir,2008: 292-307)

وبالنظر لضخامة هذا الموضوع وتشعبه فقد تم التركيز على بعض الجوانب المتعلقة بالقوانين والقرارات الرسمية، التنظيم والسلطات التنظيمية، القرارات الخاصة بحوكمة الشركات.

1. **القوانين والقرارات الرسمية:**

تمتلك ماليزيا نظام شامل واطار رقابي واشرافي والتي جعلتها تنفرد بخصائص في مجال الصيرفة الاسلامية. اذا ان المصارف الاسلامية في ماليزيا تتبع القوانين التالية كجزء من ممارسة عملياتها اليومية، وفيما يأتي بيان لبعض من هذه القوانين:

- **قانون البنوك الاسلامية 1983:** ويعتبر الاساس لاقامة البنوك الاسلامية. ويجيزهذا القانون للبنك المركزي الماليزي صلاحية ملاحظة وضبط البنوك الاسلامية كغيرها من البنوك

الاخرى المجازة في ماليزيا. وهذا القانون ينفرد بصلاحيته بمنح الاجازات بتاسس البنوك الاسلامية في ماليزيا. وهذا مما اعطى الوعي والحس الاخلاقي للمرة الاولى من قيام البرلمان بسن قاون يتعامل بشكل خاص مع البنوك الاسلامية في ماليزيا.

- **قانون نظام التكافل 1984:** يتم بموجب هذا القانون تنظيم اجراءات وعمليات نظام "التكافل" وفق ضوابط معينة يجيزها هذا القانون. وتم اعلان ها القانون من قبل البرلمان الماليزيا بهدف ضمان ان يكون عمل قطاع "التكافل" ضمن نظام المالية الماليزي. (ان قطاع التأمين في ماليزيا يرخص ويسيطر عليه من قبل قانون اخر). وان صلاحية الاشراف على نظام التكافل يعود الى البنك الركزي الماليزي.
- **قانون الاستثمار الحكومي 1983:** والذي يطلق عليه ايضا بقانون الاموال الحكومية. حيث يمكن الحكومة الماليزية من اصدار شهادات استثمار حكومية، واصدار الاوراق المالية الحكومية وفق مباديء الشريعة الاسلامية. ان هذا القانون سوف يمكن من زيادة الاموال من قبل الحكومة الماليزية باستعمال وسائل تعتمد مباديء الشريعة وتحت اشراف "المركز الوطني للأفتاء الشرعي"
- **قانون مناهضة تبييض الاموال:** وهو القانون الذي ينظم اخذ التدابير الاحترازية من الاساءة المتحصلة من تبييض الاموال، الوقاية ومنع الهتداء اليها، ومقاضاة تبييض الاموال، ومصادرة الممتلكات الناشئة منها، او المتعلقة بها، وذلك من خلال رفع التقارير الى الجهات المسؤولة عن ذلك. ويقوم وزير المالية بتحديد البنك المركزي الماليزي كسلطة مخولة لاتخاذ الاجراءات الادارية الخاصة بهذا القانون.
- **قانون انظمة المدفوعات** :وهو النظام الذي يزود بالتنظيم والاشراف على انظمة واساليب االمدفوعات. والهدف من هذا القرار هو لضمان سلامة وكفاءة المكافأت المتعلقة بالبنى التحتية والمحافظة على المصلحة الحكومية. وسيمكن البنك المركزي الماليزي تحديد الوسائل والانظمة الخاصة بهذا الموضوع.
- **قانون جدولة اعمال البورصة:** بشكل عام ان المباديء القواعد الشرعية لمساهمة الاسهم هي ذاتها المتعارف عليها في الشركات التقليدية. وفي المنظور الاسلامي فان اسهم الشركات يمكن ان تصنف فقط وفق الاذعان الشرعي في حالة ان انشطة الاعمال غير متعلقة بانشطة لها علاقة بمحاذير خارج حدود الشرعية.

2. **التنظيم والسلطات التنظيمية**

تمتلك ماليزيا البنى التحتية التمويلية المتطورة، والتي تتضمن اطار عمل شرعي، فعال، تنظيمي واشرافي والذي يدعم استمرارية النظام المالي. وتعتبر الوظائف التي تقوم بها السلطات القانوية والاشرافية لا يمكن الاستغناء عنها، وكذلك كونها مكونات حيوية للبنى التحتية المالية. وهي تقوم بادامة وتنظيم النظم البيئية التي تشجع على الابداع والمنافسة الكفوءة في الخدمات المالية.

ان الهدف الاساسي للترويج لاستقرار الانظمة المالية يعود في النهاية الى ضمان النمو الاقتصادي الذي يساهم في رفاهية الشعب. ان السلطات التي تحوكم المصارف الاسلامية في ماليزيا هي:

❖ **البنك المركزي الماليزي**

تأسس عام 1959 ويلعب – إلى جانب القطاعات المالية الخاصة – دوراً كبيراً في تطوير النظام المالي وترسيخ البنية التحتية للاقتصاد الماليزي. وقد التي استفاد البنك في ثلاث نقاط مهمة لدعم وتطوير الاقتصادخلال الـــ50 عاماً الماضية والتي تتركز في تقدير جهود القطاع الخاص وأهمية البنية الاقتصادية التحتية وأهمية تطوير الموارد البشرية والتربوية، معتبراً أن جهود القطاع الخاص أسهمت بشكل ملحوظ في اقتصاد البلاد وذلك بفضل استثمارات ضخمة وتجارة واسعة، مؤكداً أهمية البنية الاقتصادية التحتية المناسبة لتشكيل بيئة اقتصادية سليمة خصوصاً في الشبكات اللوجستية والإعلامية (مخيمر،2009).

يتمتع بسلطات قانونية واشرافية للصناعة المصرفية. اما بالنسبة االى مهامه المتعلقة بالبنوك الاسلامية على وجه الخصوص، فانه يقوم بتمكين وضبط المصارف الاسلامية ومن اهم انجازاته في مجال الحوكمة المصرفية ما يأتي:

- اصدار الطبعة االاساسية من الخطة الرئيسة للقطاع المصرفي عام 2001 والتي تقووي القطاع المصرفي في ماليزيا، بالاضافة الي استهدافها لتحقيق حصة سوقية للصيرفة الاسلامية لتصل الى 20% عام 2010.
- في عام 1996 اصدر نماذج الكشوفات المالية للمؤسسات المالية لاشهار العمليات المصرفية الاسلامية (كشوفات الميزانية والارباح والخسائر) كبنود اضافية في اطار الملاحظات على الحسابات.
- كجزء من جهودها للانسيابية والانسجام لتفسير الشريعة الاسلامية للمصارف وشركات التكافل، فان البنك المركزي الماليزي قام بتاسيس المركز الوطني للافتاء الشرعي

للمصارف الاسلامية وشركات التكافل، وذلك عام 1997 كاعلى سلطة شرعية في البنوك الاسلامية والتكافل في ماليزيا.

- ساهم في انشاء المركز المالي الدولي في ماليزيا، بمبادرة جماعية من البنك المركزي، هيئة الاوراق المالية، ودائرة الخدمات المالية الخارجية، وسوق التعاملات المالية (البورصة) الماليزية. وستكون المهمة المركزية بالسماح بالتعامل للمنتجات والخدمات المالية الاسلامية بالعملات الاجنبية في كافة انحاء في ماليزيا.

❖ **هيئة الاوراق المالية الماليزية**

تأسست عام 1993 لغرض التشجيع على تطوير الاوراق المالية في السوق الماليزية المستقبلية، بالاضافة الى عملها على ضبط سوق راس المال. وذلك بموجب قانون الاوراق المالية 1993 وقانون صناعة الاوراق المالية 1983و1991 ، وقانون المستقبل الصناعي الماليزي 1993. وبخلاف هيئة الاوراق المالية التقليدية ، فأن قواعد سوق راس المال الحالية تهدف الىضبط السوق وكذلك تطويره.ان المبادرات التي اتخذت لتطوير سوق راس المالالاسلامي هي:

- ان المبادرات الاولى كانت بأتجاه البنى التحتية، وتكريسها في اقامة قسم متخصص بسوق راس المال. ومن ثم القيام بالانشطة البحثية والتطويرية، وتوفير التسهيلات اللازمةلعمل السوق.
- وضعت خطة اساسية شاملة لرسم الخارطة الاستراتيجيةلموقع هذا القسم، وانشاء المركز العالمي الماليزي لسوق راس المال.

❖ **مركز الافتاء الشرعي**

وضع هذا المركز في هيئة الاوراق الملاالية الماليزية، والغرض منه ابداء النصح والمشورة لهيئة الاوراق المالية فيما يخص مل التطور الظمي الشامل للسوق راس المال الاسلامي والحفاظ على النقطة الجوهرية للتحكيم في كل القضايا التي تتعلقبالتاليم الاسلاميةفي سوق راس المال والشريعة.

❖ **سوق البورصة الماليزي**

وهو اول سوق لتبادل العملات وصرف الاوراق المالية.وقد انشء عام 1960، ويعتبر الخط التنظيمي ومحرك سوق التبادلات والاوراق المالية. وتعمل هذه السوق وفق الشريعة الاسلامية، وهي تعتبر ايضا منصة عالمية لتجارة المنتجات الاسلامية ، والمستثمرون الذين يودون التعامل بغير العملة الماليزية.

المحور الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

اولا: الاستنتاجات

من خلال المحاور الانفة الذكر يمكن استخلاص النتائج الاتية:

1. تعد الازمات الاقتصادية احد الظواهر التي تنشا نتيجة عوامل وظروف مختلفة، وقد تكون الازمات على مستوى المؤسسات او الاقاليم او العالم، وتؤدي في جميع الاحوال الى عواقب وخيمة علىالحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وقد تطول افراد ومؤسسات لم تكن طرف في حدوث هذه الازمات،
2. تعتبر ما ليزيا واحدة من الدول التي تعرضت الى ازمتين عالميتين متتاليتين، حاولت كلتاهما ان تخرج بدروس تستفاد منها في تحسين مستوى اداء منتظماتها، وان تطور اجراءات وقائية لمنظوكتها المالية والاقتصادية.
3. وجود تباين في مفهوم الحوكمة وهذا يعود الى كونه من المصطلحات الجديدة، بالاضافة الى اهميته التي دعت اطراف بحثية ومؤسساتية لتطبيقة في مجالات جديدة لما يحققه من فوائد عملية.
4. ختلف حوكمة الشركات عن حوكمة المصارف في بعض الجوانب، وذلك للخصوصية التي يتصف بها الجهاز المصرفي والمالي.
5. بالاضافة الى حوكمة الشركات وحوكمة المصارف ، يطبق في النظام المصرفي الاسلامي الحوكمة الشرعية والتي تتمتع بعنصر ضبط عالي وفق الشريعة الاسلامية، وهو ما معمول به في النظام المالي الماليزي.
6. لم يتعرض النظام المالي والاقتصادي الى درجة عالية من الركود في ظل الازمة العالمية الراهنة مقارنة بدول اخرى ويعود ذلك

- الى مبادئ الشريعة الاسلامية المطبقة في مؤسساتها المالية والتي لا تجيز الكثير من التعاملات الجارية في الدول الغربية والتي تعد السبب الاساسي لحدوث الازمة.
- لم تخرج ماليزيا من الازمة العالمية الماضية خالية الوفاض، بل استفادة منها في اجراء التحصينات الوقائية للتقليل من اثار الازمات الاخرى.
- وضعت ماليزيا انظمة صارمة ومدروسة لحوكمة اداءها المؤسسي والاقليمي وبخط متكامل لكافة مؤسساتها المالية.

- استحدثت الحكومة الماليزية وحدثت الكثير من قوانينها المالية والاقتصادية وذل بعدالازمة المالية السابقة، والتي زودتها بعناصر القوة لمواجهة الازمة الراهنة.

ثانيا : التوصيات

في ضوء الاستنتاجات السابقة امكن التوصل الى بعض التوصيات:

1. التأكيد على اهمية الحوكمة في المؤسسات العربية لما لها من اثر فاعل في التخفيف من عواقب الازمات الاقتصادية.
2. اجراء المزيد من الدراسات والبحوث المقارنة بين الانظمة المختلفة في مجال الحوكمة لسد العجز الحاصل فيع في انظمتنا الغربية.
3. وضع برامج تدريبية للممارسة تطبيق اساليب مختلفة من الحوكمة.
4. تبادل الزيارات بين الدول الاسلامية للطلاع على واقع الانظمة المالية المطبقة فيها.

المصادر

اولا: المصادر العربية

1. (ابو غزالة،محمد(2008) "السياسة الداخلية الماليزية: عوامل التطور والنجاح" مجلة علوم انسنية، السنة الخامسة: العدد 36.

2. الخالدي، حمد عبد الحسين راضي (2008) "(تاثير الاليات الداخلية للحاكمية في الاداء والمخاطرة المصرفية لعينة من المصارف الاهلية العراقية – دراسة تحليلية للمدة 2005 – 1992" اطروحة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد في جامعة بغداد، كجزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في ادارة الاعمال، غير منشورة.

3. زيتي أختار عزيز(2008) "أزمة الائتمان العالمية وتأثيرها على المصارف الماليزية" مقابلة مع محافظة البنك المركزي الماليزي، اجراه ياب ينغ كيون و جودي سينغ.

4.

5. السعدني، مصطفى (2008) " الإسلام وتجربة التنمية في ماليزيا" http://www.maganin.com/takeed/articlesview.asp?key=223

6. الصاوي، عبد الحافظ(2008) "قراءة في تجربة ماليزيا التنموية" مجلة الوعي الاسلامي العدد451، السنة ،3 ، دولة اكويت.

7. العامري، محمد علي ابراهيم (2007) " طبيعة الازمة المالية في ظل التجربة الاسيوية" جريدة الصباح، أفاق استراتيجة.

8. مركز المشاريع الدولية الخاصة CIPE، (2004)، نصائح ارشادية لتحقيق الاصلاح

9. المهايني، محمد خالد (2007) " حوكمة الشركات وأهميتها في جذب الاستثمارات وتنمية الموارد البشرية" محاضرة مقدمة ضمن الفعاليات العلمية لجمعية المحاسبين القانونيين السوريين، سوريا.

10. نوردين، محمد خالد (2009) " النظام المالي الإسلامي حالياً عنصر قابل للتطور والتقدم "المؤتمر الدولي حول الاقتصاد العالمي في، الكلية الجامعية الإسلامية العالمية، سلانغور، ماليزيا، برناما.

11. مخيمر، احمد (2009) " تفاعلات مالية ماليزية لصالح الاقتصاد الإسلامي" محاضرة القاها رئيس الوزراء عبدالله بدوي بمناسبة مرور 50 عام على تأسيس البنك المركزي الماليزي.
http://www.fiqhforum.com/save/artsave.aspx?cid=2&acid=451&aid=7226

ثانيا المصادر الاجنبية

12. Parker, M. (2009) "Islamic Promote Shariah Compliance in Islamic Banking" *Arab News,* Islamic Awaking.com